

برعاية معالي وزير الطاقة والمياه المهندس جبران باسيل

المؤتمر الختامي لمشروع: ”معالجة مياه الصرف الصحي وحماية الموارد المائية في ثلاث اتحادات بلدية في جنوب لبنان“

الاربعاء 27 آذار 2013
من الساعة التاسعة صباحاً حتى الساعة الثانية والنصف بعد الظهر
فندق تamar روتانا - الحازمية

بالتعاون مع:

- ◆ نقابة تجمّع البلديات للصرف الصحي لمنطقة باريس (SIAAP)
 - ◆ بلدية نوجان سور مارن الفرنسية
 - ◆ اتحاد بلديات اقليم التفاح
 - ◆ اتحاد بلديات منطقة جزين
 - ◆ اتحاد بلديات جبل الريحان
 - ◆ مكتب منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة (لبنان) / المكتب التقني للبلديات اللبنانية
- بدعم مالي من وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية.



إطار المؤتمر

تُشكّل نقابة تجمّع البلديات للصرف الصحي لمنطقة باريس الهيئة العامّة المحلية المسؤولة عن نقل مياه الصرف الصحي ومعالجتها في منطقة باريس وضواحيها (8,5 مليون نسمة). وتمتاز بأنّها أول نقابة للصرف الصحي في أوروبا؛ وبأنّها سلطة محلية تمتلك صلاحية إقامة نشاطات تعاون دولية؛ وبأنّها اللاعب الفرنسي الأول للتعاون اللامركزي في ميدان معالجة مياه الصرف الصحي.

وبناءً عليه، لجأ مكتب منظمة المدن والحكومات المحلية المتّحدة/ المكتب التقني للبلديات اللبنانية إلى نقابة تجمّع البلديات للصرف الصحي لمنطقة باريس في معرض تطبيق برنامج أزال الممول من الإتحاد الأوروبي، بهدف مؤازرة إتحاد بلديات إقليم التفّاح في مجال إدارة مياه الصرف الصحي. وبشكل مواز، طلبت بلدية نوجان سور مارن، والتي تربطها ببلدية جزين إتفاقية توأمة منذ سنة 1994، تدخل نقابة تجمّع البلديات للصرف الصحي لمنطقة باريس لإنشاء نظام جمع مياه الصرف الصحي ومعالجتها. وبحكم جوار الإتحادين، أبصر مشروع مشترك النور؛ وبطلب من البلديات اللبنانية، انضم إليه إتحاد جبل الريحان، حيث أنّ لمياه الصرف الصحي لجبل الريحان أثراً على الموارد المائية في إقليم التفّاح.

وقّع بروتوكول التعاون في نهاية سنة 2009 بين نقابة تجمّع البلديات للصرف الصحي، واتحادات البلديات الثلاثة، وبلدية نوجان سور مارن، ومكتب منظمة المدن والحكومات المحلية المتّحدة/ المكتب التقني للبلديات اللبنانية. وسمح بروتوكول التعاون هذا، سنة 2010، بإطلاق برنامج "معالجة مياه الصرف الصحي وحماية الموارد المائية في ثلاثة إتحادات بلديات في جنوب لبنان".

موّلت نقابة تجمّع البلديات للصرف الصحي لمنطقة باريس المشروع، بدعم من وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية. ونفّذ المشروع بدعم من مكتب منظمة المدن والحكومات المحلية المتّحدة/ المكتب التقني للبلديات اللبنانية. وانتهت النشاطات نهاية العام 2012. ويختتم هذا المؤتمر إذن سنوات ثلاث من الدراسات والأعمال، ويجمع مختلف المعنيين بالمشروع، والمؤسسات الحكومية اللبنانية، والبلديات اللبنانية، وخبراء القطاع، والشركاء الماليين، والجامعيين، والمجتمع المدني. كما يُشكّل هذا المؤتمر مناسبة لعرض مجمل المشروع ونتائجه وآفاقه. كما يهدف المؤتمر إلى ديمومة المشروع والتأكد من تبني ممثلي الدولة للموضوع، وتجنيد الشركاء التقنيين والماليين، وعرض منهجية العمل، وتبادل الخبرات مع مختلف الهيئات التي تمتلك مهارات في ميدان معالجة الصرف الصحي في لبنان.

1. تبني البلديات للموضوع والمنهجية

من أصل المشاركين الـ 99 في المؤتمر، يمثل 52 منهم اتّحادات بلديات أو بلديات، من ضمن المنطقة المعنية بالمشروع أو من خارجها. يُظهر هذا العدد أهمية الصرف الصحي في لبنان، والإهتمام الذي يوليه المُنتخبون والمعنيون بالتنمية المحليّة بهذه الإشكالية الأساسيّة لتنمية المناطق.

خلال المؤتمر، تحدّث السادة زياد الحاج، رئيس إتحاد بلديات جبل الريحان، و خليل حرفوش، رئيس إتحاد بلديات منطقة جزين، ومحمّد دهيني، رئيس إتحاد بلديات إقليم التفّاح، باسم البلديات.

بدأ رؤساء الإتحادات الثلاثة بشكر حضور ممثلي وزير الطاقة والمياه السيّد جبران باسيل (السيدة رنده نمر، مستشارة، والسيّد سيزار أبي خليل، ممثل الوزير)، والسفير الفرنسي السيّد باتريس باولي، ورئيس نقابة تجمّع البلديات للصرف الصحي لمنطقة باريس السيّد موريس أوزولياس وكامل بعثة النقابة، ورئيس بلدية نوجان سور مارن ونائب رئيس نقابة تجمّع البلديات للصرف الصحي لمنطقة باريس السيّد جاك مارتان، وممثل منظمة المدن والحكومات المحليّة المتّحدة في لبنان ومدير المكتب التقني للبلديات اللبنانية السيّد بشير عضيبي وفريق عمله، ورئيس مجلس إدارة ومدير عام مؤسسة مياه لبنان الجنوبي السيد أحمد نظام، ورئيس دائرة التخطيط والبرمجة القطاعية في مجلس الإنماء والإعمار إسماعيل مكّة، بالإضافة إلى رؤساء البلديات ورؤساء اتّحادات البلديات ومهندسين ومكلفين بالتنمية المحلية ومهتمين بالمشروع ومشاركين فيه.

أشار السيد زياد الحاج أنّ حماية الموارد المائية هي همّ الجميع وأنّ الهدف الأساسي من المشروع هو الإستجابة لحاجات سكّان المنطقة وذلك بفضل تبادل الخبرات بين لبنان وفرنسا.

من جهته، أفاد السيد خليل حرفوش أنّ هذا التعاون كان فريداً من نوعه في بلد لا يعرف عادة العمل الجماعي. وأشار إلى أنّ لبنان كان قبل الحرب الأهليّة البلد العربي الأوّل على صعيد البنية التحتية؛ أمّا الآن فيأتي ترتيبه في أسفل السلّم: لذا لا بدّ من التنمية المستدامة.

أخيراً، شدّد السيد محمد دهيني على أنّ المياه هي مصدر الحياة وأنّ الحفاظ عليها يبدأ في توعية السكّان على موضوع التلوّث واطّلاعهم على أهميّة معالجة مياه الصرف الصحي.

شدّد الرؤساء على الطابع الجماعي للمشروع، والذي أبصر النور بفضل تمويل نقابة تجمّع البلديات للصرف الصحي لمنطقة باريس ونشاطاتها، وتمويل وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية، والعمل التشاوري مع مكتب منظمة المدن والحكومات المحليّة المتّحدة/ المكتب التقني للبلديات اللبنانية، وعمل الإستشاريين، وجهود مؤسسة مياه لبنان الجنوبي، ومجلس الإنماء والإعمار، والمنتخبين.

ونوّه الجميع بنجاح المشروع، على أمل تطبيق قريب له بتمويل من الوزارة ومن مجلس الإنماء والإعمار. وقد سبق وتمّ الإتّصال بهما لهذا الغرض.

ومن ثمّ، أشار السيّد دهيني، باسم الإتحادات الثلاثة، إلى نتائج المشروع. ذكّر أولاً بالحدود الجغرافية المشتركة للإتحادات الثلاثة وإطّال البعض على أخرى. وعرض أهداف المشروع وهي إيجاد حلّ دائم لمشاكل معالجة مياه الصرف الصحيّ، ووضع آليات تعاون وآليات مشتركة لاتّخاذ القرار بين السلطات اللامركزية اللبنانية وبين السلطات المركزية، وتعزيز قدرات إتحادات البلديات الثلاثة. ومن ثمّ عرض لنتائج المشروع:

- وضع مخطّطات توجيهية سمحت بالحصول على رؤية واضحة لواقع معالجة مياه الصرف الصحيّ وبتحديد الحاجات إن على صعيد الشبكات أو على صعيد محطّات التكرير (بناء وإعادة تأهيل).
 - الشروع بنشاطات عملانية مثل بناء شبكات ومحطّات تكرير أو إعادة تأهيلها، ما يسمح بالحدّ من التلوّث، ومن الأمراض الناتجة عن التلوّث المائي والتشديد على أهميّة العمل الصحيح للمحطات والصيانة الدائمة على يد فريق عمل متخصصّ.
 - إنشاء إطار تشاور بين السلطات المحليّة والوطنية من أجل التصديق على المخطّطات التوجيهية.
- ختاماً، دعا السيّد دهيني إلى تطبيق هذه التجربة في مناطق لبنانية أخرى. وأظهر النقاش رغبة البلديات في تكرار هذه التجربة، وذلك عبر أسئلة دقيقة تتعلّق بتطبيق هذه المنهجية وهذا النوع من التعاون في مناطق لبنانية أخرى.

2. منهجية ودراسة تفتحان الباب أمام إدارة جديدة لمعالجة مياه الصرف الصحيّ وإلى إطار مؤسّساتي جديد.

دعمت نقابة تجمّع البلديات للصرف الصحيّ لمنطقة باريس دراستين من أجل تحديد استراتيجية إدارة فعّالة لمياه الصرف الصحيّ على أرض الإتحادات الثلاثة. أجرى مكتب الدراسات Libanconsult AGM الدراسة التقنية والإقتصادية. وعرضها خلال المؤتمر السيّد أنطوان معوشي، المدير العام للمكتب. شدّد أولاً على فعالية المنهجية، إذ أنّ حدود الأراضي

موضوع الدراسة لا تتطابق مع الحدود الإدارية بل مع أحواض الأنهر، وهو معيار ملائم لمعالجة إشكالية مياه الصرف الصحي.

جرت مرحلة تشخيص الأراضي المحددة مسبقاً بالتشاور مع مختلف أطراف المشروع (الإتحادات، ونقابة تجمع البلديات للصرف الصحي لمنطقة باريس، ومكتب منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة/المكتب التقني للبلديات اللبنانية، ومجلس الإنماء والإعمار، ووزارة الطاقة والمياه، ومؤسسة مياه لبنان الجنوبي)، ما سمح بتحديد ملائم لحاجات الصرف الصحي وللأعمال الواجب إجرائها. من المهم التنبيه إلى أنّ كل مرحلة من مراحل الدراسة قد تمّ التصديق عليها من قبل اللجنة التوجيهية. وبحسب السيد معوشي، لم تؤثر هذه الآلية على العمل بل على العكس: لقد سمح هذا الأسلوب المبني على الثقة والتعاون بين المشاركين بجني ثمار المشروع.

بعد مرحلة التشخيص، وضعت سناريوهات لإدارة معالجة مياه الصرف الصحي لكل حوض على حدة وتمّ تحليلها بفضل جدول متعدد المعايير يأخذ بعين الاعتبار المعايير البيئية والاجتماعية والاقتصادية. وتتبنّى المخططات التوجيهية لكل اتحاد مباشرة من هذه السيناريوهات. وحرصاً على إمكانية تنفيذ المخططات التوجيهية للإتحادات الثلاثة، صمّمت لتندمج بشكل كامل مع المخطط التوجيهي لمعالجة مياه الصرف الصحي لمنطقة لبنان الجنوبي.

أمّا الدراسة القانونية، فقد عرضها واضعها العميد نقولا الهبر، وهو مهندس وخبير قانوني. هدفت الدراسة إلى جمع النصوص القانونية لتحديد صلاحيات الدولة والبلديات في لبنان في ميدان معالجة مياه الصرف الصحي، ومقارنة الإطار القانوني اللبناني بالإطارين المغربي والتونسي، واقتراح إطار تنظيمي جديد وإطار تعاون بين الإتحادات الثلاثة.

وقبل الدخول في صلب الموضوع، شكر العميد الهبر مكتب منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة/المكتب التقني للبلديات اللبنانية لتقديمها العون للبلديات.

تُظهر نتائج الدراسة بشكل صريح أنّ القوانين تُعطي صلاحيات للبلديات في ميدان معالجة مياه الصرف الصحي. على سبيل المثال، يمكن لها أن تشكل اتحادات بهدف إطلاق مشاريع بناء محطات تكرير وشبكات صرف صحي. تعطي إذن مختلف النصوص القانونية للبلديات صلاحية المبادرة بهذه المشاريع وتندرج ضمن سياق اللامركزية.

كما تملك الدولة هي أيضاً صلاحيات في ميدان معالجة مياه الصرف الصحي من خلال الوزارات: فقوانين الإنشاء تحدّد على سبيل المثال ماهية خدمات الصرف الصحي.

أخيراً، ختم العميد الهبر ببعض اقتراحاته: تعديلات لقوانين متضاربة، ونقل إدارة محطات التكرير إلى البلديات بإشراف من الوزارة، وتعديل الرسوم البلدية لزيادة واردات المجالس البلدية والمساهمة المالية لكل مواطن مسجّل في بلدية من أجل وصله بشبكة الصرف الصحي.

3. مشروع يندرج ضمن الإستراتيجية الوطنية:

جرى تمثيل عدد من المؤسسات الحكومية خلال المؤتمر لا سيّما عبر السيّد سيزار أبي خليل، ممثّل وزير الطاقة والمياه، والسيّد مفيد دهيني، مهندس في وزارة الطاقة والمياه، والسيّد أحمد نظام، رئيس مجلس إدارة ومدير عام مؤسسة مياه لبنان الجنوبي، والسيّد اسماعيل مكّة، رئيس دائرة التخطيط والبرمجة القطاعية في مجلس الإنماء والإعمار. توافق الجميع على أنّ المشروع ونتائجه تندمج في الإستراتيجية الوطنية لمعالجة مياه الصرف الصحي والتي تُشدّد على رؤية شاملة من خلال مخطّطات توجيهية تأخذ بعين الاعتبار حاجات الأحواض النهرية.

أشاد ممثّلو وزارة الطاقة والمياه بهذا المشروع واعتبروه خطوة في المسار الصحيح. أشار السيّد سيزار أبي خليل إلى أنّ هذا المشروع يُظهر وعي البلديات وشركائها لمشاكل معالجة مياه الصرف الصحي وأنّه يتميّز عن أنماط العمل القديمة والتي كلفت لبنان خلال فترة 20 عاماً مبلغ 1,4 مليار دولار لقاء نتائج محدودة. وقد أكّد السيّد مفيد دهيني هذه الأرقام وأسف للنقص في التعاون بين مختلف الأطراف لتاريخه. برأيه، على الوزارة أن تقود هذه الحركة. ثمّ أشار إلى غياب إطار تقني وقانوني، كقانون للمياه، وذكر بأهداف الوزارة:

- جمع 95 بالمئة من مياه الصرف الصحي بحلول العام 2020.
- وضع مخطّطات توجيهية للمناطق بين عامي 2010 و 2020.
- تطوير إعادة استعمال المياه المكرّرة من صفر بالمئة إلى 30 بالمئة.
- تطوير تحلية المياه.
- تطوير مفهوم "الدفع عند التلوّث".

وأعلنت السيدة رندا نمر من جهتها أنّ الأموال متوفّرة لهذا النوع من المشاريع في لبنان ولكن وجب التنبّه إلى عدد السكّان المعني بهذه المحطّات. وهذا ما سيسمح ببناء محطّات بالحجم المناسب، مع الأخذ بعين الاعتبار التطوّر المستقبلي للأراضي، وتخصيص الإمكانيات التقنية والمالية الضرورية لتشغيل

محطات التكرير وصيانتها. بالفعل، ومن أصل 65 محطة تكرير مبنية في لبنان لسدّ حاجات البلديات، لا تتعدّى نسبة المحطات العاملة الـ10 بالمئة، وذلك بسبب سوء تقدير عدد السكان والحاجات الحقيقية. أمّا السيّد أحمد نظام، فقد أعلن أنّ التخطيط الجيد يؤدّي إلى نجاح المشاريع. وقد أطلقت مؤسسة مياه لبنان الجنوبي انطلاقة من ذلك سنة 2003 المخططات التوجيهية مع مواجهة نقص حادّ في الموارد المالية والبشرية عند التطبيق. وتحاول المؤسسة رغم كلّ شيء تحويل جزء من ميزانيتها المخصّصة لمعالجة مياه الصرف الصحي لتدريب مهندسين أو لمحطة صيدا. أخيراً، ختم السيّد نظام آملاً تمويل حكومي لوضع دراسات وسنّ قوانين جديدة لتتأسق عمل البلديات مع عمل الدولة. وأعلن السيّد إسماعيل مكّة ختاماً أنّ مجلس الإنماء والإعمار هو هيئة رسمية تحتاج إلى موافقة الحكومة لتمويل المشاريع. وعلى هذه المشاريع أن تتلاءم مع خيارات الحكومة فيضحي تمويلها ممكناً إن عبر أموال لبنانية أو أجنبية. في هذا السياق، أعلن السيّد مكّة أنّ العمل المنجز في إطار مشروع التعاون اللامركزي مع إتحادات البلديات الجنوبية الثلاثة يتخطّى إطار المجلس للتخطيط ليشكل فعلياً دراسة وقع بيئي. ويكتسب المشروع بذلك كامل مصداقيته. ويشير إلى أنّه، وعلى عكس المشاريع الأخرى، نبع هذا المشروع من القاعدة، قاصداً بذلك الإتحادات التي استطاعت نقل رؤيتها في المخططات التوجيهية المنجزة.

4. مشروع يستجيب لشروط الجهات المانحة

بدأ السيّدان سيريل دوالين، مدير ملحق لبرنامج/قسم التنمية المستدامة لبعثة الإتحاد الأوروبي في لبنان ودوني كاسا، مدير الوكالة الفرنسية للتنمية، بالتميز في طبيعة هيئتهما. فالإتحاد الأوروبي يمنح الهبات فيما الوكالة الفرنسية للتنمية تمنح فقط القروض. وعلى الرغم من هذا الاختلاف، تتفق المنظمتان على أهمية اللامركزية، والمقاربة الجماعية للمشروع، وتبادل الخبرات، وديمومة المشاريع، من أجل أن تحظى بتمويل. وأعلن السيّد دوالين بشكل صريح أنّ الإتحاد الأوروبي يدفع نحو هذا النوع من المشاريع ويشجّع عليه ويسوّق له. كما تكوّن الإشكاليات المتعلقة بالمياه قطاعات تدخل مهمة جداً للإتحاد الأوروبي والوكالة الفرنسية للتنمية. وفي حين أعلن السيّد كاسا أنّ قطاع المياه يُشكل الباب الأوّل لنشاطه في لبنان مع 27 مشروعاً (منها قانون للمياه قيد التصديق)، أفصح السيّد دوالين عن قرار الإتحاد الأوروبي بإيلاء المياه أهمية أكبر سنتي 2014 و2015.

غير أنّ الإختلافات بين الهيئتين تؤدّي إلى شروط مختلفة بالنسبة إلى طالبي التمويل. فالإتحاد الأوروبي يفضل مقارنة قطاعية حتى ولو أمكن تخصيص أموال للسلطات المحلية، فيما تولي الوكالة الفرنسية للتنمية أهمية أكبر لدراسة دقيقة للمخاطر التقنية والمالية.

5. تعزيز التعاون اللامركزي

شكر السفير الفرنسي في لبنان باتريس باولي أولاً السيد سيزار أبي خليل، ممثل الوزير، والسادة زياد الحاج و خليل حرفوش ومحمد دهيني، رؤساء الإتحادات، والسيد أوزولياس، رئيس نقابة تجمع البلديات للصرف الصحي لمنطقة باريس، والسيد مارتان، نائب رئيس نقابة تجمع البلديات للصرف الصحي لمنطقة باريس ورئيس بلدية نوجان سور مارن، والسيد عضيبي، ممثل منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة في لبنان ومدير المكتب التقني للبلديات اللبنانية، والسيد عبد اللطيف الزين، نائب لبناني، بالإضافة إلى جميع المشاركين في المشروع والحاضرين جميعهم.

وأشار السيد باولي أنّ "التعاون اللامركزي كان محرك المشروع" ووصف المخطط التوجيهي "بالطموح" والتعاون الفرنسي اللبناني "بالمثالي". فقد سمح هذا التعاون للشركاء المحليين اختيار الإستراتيجية بالتوافق مع مجلس الإنماء والإعمار ووزارة الطاقة والمياه وتأمين الإشراف على تنفيذ المشروع، كما سمح للجنة التوجيهية بالمصادقة على مجمل المشروع بالإجماع، وأطلق تعاوناً غير مسبوق بين اتحادات البلديات، وسهل حواراً انطلق من القاعدة إلى رأس الهرم.

كما أشار إلى أنّ المشروع برهن على قدرة الهيئات المحلية على اتخاذ زمام المبادرة، ما يعدّ بآفاق جديدة للامركزية.

ختاماً، ذكر السيد باولي بالدور المالي لوزارة الشؤون الخارجية الفرنسية قبل أن يُحيي تجربة نقابة تجمع البلديات للصرف الصحي لمنطقة باريس وأن يؤكد دعم السفارة للمضي قدماً بالمشروع.

وأعلن السيد بشير عضيبي، ممثل منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة/ المكتب التقني للبلديات اللبنانية، أنّ نتائج المشروع تشير إلى مدى قوّة التعاون اللامركزي. بالفعل، وعلى الرغم من التحديات التي تواجه البلديات في وضع خطة إستراتيجية لمعالجة مياه الصرف الصحي، لا يمكن لتجربة شركاء مثل نقابة تجمع البلديات للصرف الصحي لمنطقة باريس أو بلدية نوجان سور مارن إلا أن تكون مفيدة. لقد عززت قدرات التقنيين والمنتخبين على إثر هذا المشروع: فنجاحه والمنهجية الجديدة المعتمدة (الإدارة الجماعية واللجنة التوجيهية التي صادقت على جميع القرارات بالإجماع) يفتحان الباب أمام مشاريع جديدة

كالبرنامج الوطني لمعالجة مياه الصرف الصحي. ويندرج البرنامج الوطني هذا ضمن البرنامج الوطني لدعم البلديات اللبنانية، والذي يُشرف عليه مكتب منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة/ المكتب التقني للبلديات اللبنانية. وأوكلت إلى مكتب منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة/ المكتب التقني للبلديات اللبنانية مهمة إدارة عمل اللجنة التوجيهية، وتشكيل همزة وصل بين مختلف الفرقاء المحليين والوطنيين، وتأمين المتابعة الإدارية والمالية. وتعهّد المكتب باسم السيد عظيمي بمتابعة العمل لمصلحة البلديات.

لقد سمحت التجارب المتعدّدة لنقابة تجمع البلديات للصرف الصحي لمنطقة باريس، والتي تعمل على 24 مشروعاً للتعاون اللامركزي في 17 بلداً للسيد أوزولياس بالتأكيد بأن مشروع الإتحادات الثلاثة هو من أفضل المشاريع التي "أثمرت". وقد أبرز، على غرار السيد مارتان، الطابع الشمولي للمشروع والذي يشجّع على الحوار. برأيهما، لقد سمحت هذه المنهجية "تجنيد جميع الفرقاء والمشاركين لوضع استراتيجيات لإدارة مياه الصرف الصحي، وبلورة المخططات التوجيهية، وإطلاق نقاش مؤسستي وقانوني حول شروط تنفيذها".

شدّد السيد مارتان على أهمية اللجنة التوجيهية التي ربطت بين مختلف لاعبي المشروع وصوّتت على كلّ قرار "بالإجماع"؛ ومن ثمّ قام بعرض النشاطات الملموسة المنفّذة خلال السنوات الثلاث الأخيرة، كالزيارات التقنية والحلقات التدريبية في فرنسا وفي لبنان، كما ذكر النشاطات ذات الأولوية والتي تهدف إلى بناء محطات أو شبكات مياه الصرف الصحي أو إلى إعادة تأهيلها.

وأشارت بعثة نقابة تجمع البلديات للصرف الصحي لمنطقة باريس إلى ديمومة تعاونها. وأمل السيد أوزولياس أن تكون "نقابة تجمع البلديات للصرف الصحي لمنطقة باريس قد استجابت لرؤية الإتحادات وهي ترغب مرافقتها في تطبيق المشروع الضروري للتنمية فلا تبقى الدراسات حبراً على ورق".

أخيراً، أصرّ السيدان أوزولياس ومارتان على شكر السفارة الفرنسية، والمعهد الفرنسي، ووزارة الشؤون الخارجية الفرنسية على دعمها المالي، ووزارة الطاقة والمياه، ومؤسسة لبنان الجنوبي، ومجلس الإنماء والإعمار على دعمها للمشروع، ومكتب منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة/ المكتب التقني للبلديات اللبنانية لمشاركته وتفانيه وتمهيده للحوار والتشاور، والإتحادات للوقت الذي بذله رؤساؤها في إنجاح هذا المشروع ولتغطيتها مصاريف إضافية، وأخيراً فرق عمل نقابة تجمع البلديات للصرف الصحي لمنطقة باريس التي شاركت في هذا المشروع.

6. إطلاق البرنامج الوطني لمعالجة مياه الصرف الصحي

نظرًا لنجاح هذا المشروع ورغبةً في ديمومته، اختار أعضاء نقابة تجمّع البلديات للصرف الصحي لمنطقة باريس الجلسة الختامية لإعلان إطلاق البرنامج الوطني لمعالجة مياه الصرف الصحي. أشارت السيدة شارلوت كالينوفسكي، المسؤولة عن عرض البرنامج، إلى انبثاق هذه الخطوة من نجاح تجربة الإتحادات الثلاثة، نتيجة توافق مع جميع الأطراف المعنية بمعالجة مياه الصرف الصحي في لبنان، وأنها تندرج ضمن إطار البرنامج الوطني لدعم البلديات اللبنانية. يجري هذا المشروع بالشراكة مع لجنة رؤساء البلديات، ومكتب منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة/ المكتب التقني للبلديات اللبنانية، وبلدية نوجان سور مارن، ونقابة تجمّع البلديات للصرف الصحي لمنطقة باريس. ويهدف المشروع إلى نشر منهجية الإتحادات الثلاثة في لبنان الجنوبي في مناطق أخرى ومرافقة البلديات في مسارها. يبقى إذن الهدف الرئيسي هو حماية الموارد المائية على الأراضي اللبنانية. وسيتبلور هذا الأمر من خلال تعزيز صلاحيات البلديات اللبنانية في ميدان معالجة مياه الصرف الصحي، ودعم الحوار بين هذه البلديات وبين الهيكلية الوطنية، وتحسين الممارسات في إدارة مشاريع معالجة مياه الصرف الصحي.